

الأردن يدخل
مرحلة جديدةخير الله خير الله
إعلامي لبناني

ومؤسساتها المختلفة وعلى المواطن العادي.

الأكيد أن استجابة الأمير حمزة مع خطوة إيكال ملف الخلاف مع الملك إلى الأمير حسن تبعث على التفاؤل بإمكان وضع الزوبعة التي عصفت بالأردن خلفنا ووصفها بأنها كانت زوبعة في فتنجان. هذا لا يعني أن التحديات التي تواجه المملكة الهاشمية لم تعد قائمة. على العكس من ذلك، يبدو ضروريا أكثر من أي وقت للتفكير في المستقبل وفي كيفية مشاركة أكبر عدد من السياسيين الأردنيين من ذوي الخبرة ووجهاء العشائر في تحلّل المسؤوليات إلى جانب الملك عبدالله الثاني والأمير الحسين بن عبدالله ولي العهد منذ العام 2004. وقتذاك قرّر الملك إبعاد حمزة عن هذا الموقع وإحلال ابنه الأكبر مكانه، وهذا طبيعي في الأنظمة الملكية. أكثر من ذلك، ليس ما يمنع أن يكون هناك دور للأمير حمزة، خصوصا أنه تجاوب مع رغبة أخيه الأكبر عبدالله الثاني في إيكال ملف الخلاف إلى الحسن بن طلال وقال إنه "يضع نفسه بين يدي جلالته الملك" وأنه "باق على عهد الأبناء والأجداد".

ما لم يكن مقبولا، بل ما كان مستغربا، في السنوات القليلة الماضية اضطراب عبدالله الثاني إلى أخذ كل المشاكل التي تعرّض لها البلد بصره هو. هذا ما فعله عندما توجه شخصيا الشهر الماضي إلى السلط بعد البلبل التي أحدثتها وفاة سبعة مواطنين مصابين بكوفيد - 19 بسبب انقطاع الأوكسجين عنهم. اتخذ الملك بنفسه إجراءات قاسية في حق المقصرين. صحيح أن العاهل الأردني يشعر بمسؤوليته عن كل مواطن ولكن الصحيح أيضا أنه من المبرر التساؤل أين المؤسسات والإدارات الرسمية التي كان يفترض بها تدارك حادث قطع مثل ذلك الذي جرى في مستشفى السلط الحكومي؟

ستكون هناك حاجة أكثر من أي وقت في الأيام والأسابيع المقبلة إلى إعادة إحياء خطوط الدفاع عن المؤسسة الملكية في الأردن، بما في ذلك العلاقات مع العشائر الشريفة الأردنية والعائلات الكبيرة وكل قطاعات المجتمع. على سبيل المثال وليس الحصر، لا يمكن تجاهل أن ال المجالي كانوا دائما في صلب المعادلة الأردنية. افتان من العائلة هما أمين المجالي وحسين المجالي كانا إلى اللحظة الأخيرة مع الملك حسين في أثناء مرضه. أيمن بصفته مدير التشرifications الملكية وحسين بصفته كونه قائد الحرس الخاص بالعاهل الراحل. وعندما وقع الأردن اتفاق سلام مع إسرائيل في وادي عربة في تشرين الأول - أكتوبر 1994، كان من وقع، مع الدكتور عبدالسلام المجالي رئيس الوزراء الأردني وقتذاك.

ما حصل في الأردن شغل المنطقة كلها، لكنه شغل الأردنيين أنفسهم. الأكيد أن البلد سيدخل مرحلة مختلفة وجديدة ستكون فيها حاجة إلى حكومة أخرى وإلى إعادة نظر في مؤسسات كثيرة اعتادت في أيام الملك حسين أن تكون خط الدفاع عن المؤسسة الملكية بدل ترك الملك يواجه بنفسه كل صغيرة وكبيرة ويتعاطى في تفاصيل التفاصيل. التفاصيل من دون شك مهمة لكنه يفترض ألا تستهلك وقت عبدالله الثاني، السياسي الاستثنائي البعيد النظر، في مرحلة في غاية الدقة تمر فيها المنطقة في حال مخاض لا يستطيع الأردن البقاء بعيدا عنها...

لا خوف على الأردن. هذا ما ظهر بوضوح من خلال التأييد العربي والدولي الذي لقيه الملك عبدالله الثاني، وهو تأييد مرتبط إلى حد ما، بالأزمة التي تمر بها المملكة. لكنه، أيضا، تأييد مرتبط في العمق بتوفير دعم للأردن نفسه وللاستقرار فيه. هذا يعني بكل بساطة أن الدور الأردني لم ينته على الصعيد الإقليمي، لكن الحاجة تبدو واضحة إلى خلق دور جديد لكيان يستعد بعد أيام لدخول مؤبته الثانية.

لعل من المفيد التذكير في هذا المجال أن إمارة شرق الأردن، التي تحولت لاحقا إلى المملكة الأردنية الهاشمية، تأسست في الحادي عشر من أبريل - نيسان 1921. لم يكن مناسباً بأي شكل حلول ذكرى مرور مئة عام على قيام الأردن في ظل أزمة داخلية لا أفق لها وأسئلة لا أجوبة عنها. من بين تلك الأسئلة هل يستطيع الأردن تسمية الجهة الخارجية التي تحدت عنها نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية أيمن الصفدي في سياق توجيه اتهامات إلى الأمير حمزة وأخرين؟ هل يمكن الجزم بوجود علاقة بين باسم عوض الله الرئيس السابق للديوان والمسؤول عن ملفات اقتصادية متشعبة، والأمير حمزة؟

من هذا المنطلق، يمكن القول إن عبدالله الثاني أقدم على الخطوة الصائبة المتمثلة في إيكال ملف الأمير حمزة بن الحسين إلى الأمير الحسن بن طلال ولي العهد السابق (طوال 35 عاما) أيام الملك حسين. الحسن عم العائلة. يمكن التفاؤل بقرار عبدالله الثاني للجوء إلى تحكيم عمه وحصر الخلاف داخل العائلة الهاشمية في النطاق الضيق، بل في النطاق الأضيض.

قبل كل شيء، إن الأمير حسن رجل عاقل حريص كل الحرص على وحدة العائلة. إضافة إلى ذلك، مَرَّ الحسن بن طلال بتجارب كثيرة بعضها شديد التساؤ، لكنه حافظ دائما على هدوئه وعلى طريقته الساخرة وضحكته المدوية في التعاطي مع الأحداث بجلوها ومرها. كان من بين ما مَرَّ به اضطرابه إلى التخلي عن ولاية العهد في وقت كان الملك حسين على فراش الموت وذلك بناء على رغبة الأخير. قرّر الملك حسين في أيامه الأخيرة، ومن فراش المرض، إزاحة الحسن عن ولاية العهد وتسمية ابنه البكر الأمير عبدالله مكانه. تصرف الحسن بطريقة لائقة نرولا عند رغبة شقيقه الأكبر والتزم منزله، علما أنه كانت لديه اعتراضات على كل ما حصل من منطلق شخصي.

لم يكن طبيعيا استمرار الأزمة الداخلية في الأردن في التفاعل وأن تطول أكثر نظرا إلى أن المملكة في غنى عن هذا النوع من المشاكل في وقت يمر الأردن في ظروف اقتصادية واجتماعية في غاية الصعوبة والتعقيد والإبعاد. لذلك، كان لا بد من إيجاد مخرج من تلك الأزمة التي هي في جانب منها أزمة داخل العائلة الصغيرة والواحدة. تعود الأزمة، إضافة إلى ذلك، إلى أسباب كثيرة بعضها داخلي وبعضها الآخر إقليمي وبعضها الأخير مرتبط بجائحة كورونا التي استمرت طويلا وربّبت أعباء ضخمة على الدولة الأردنية



بوتن باق في السلطة حتى 2036

2021

الله... روسيا... بوتن وبس



العرب

في الحدث الأردني

وقد تجتمع المصادفات بأن يكون واحد من أهم العناصر في ظل الحكم أو من الأسرة الحاكمة لديه السبب الذاتي لأن يتماشى مع تيار النقد في المجتمع وهذا طبيعي.

يجدر القول أيضا إن إسرائيل لو كانت طرفا محرضا على الحدث الأردني، لما كان القائمون على مخطط إحداث التغيير أو القيام بالتمرد أو المساس بالنظام بتلك الرعونة في الحركة، على مستوى التنظيم والاتصالات والأسباب الأخرى للكشف، بل لما كان حمزة تحديدا حاضرا في الصورة، باعتباره صاحب موقف نقدي مشهود، ومعلومة أسبابه! كان الفلسطينيون أسرع وأحرص الناس على التنديد بحركة التأمير. فمن جهة، هم في الضفة، متداخلون اجتماعيا مع الأردن، بل إن جزءا معتبرا منهم يحمل الجنسية الأردنية ولا يخرج من الضفة بجواز سفر فلسطيني، وإنما بتصاريح إسرائيلية تصدر لمواطنين أردنيين مقيمين في الأراضي الفلسطينية، ويدخلون إلى الضفة الشرقية بجوازات سفرهم الأردنية. ولا يستثنى من ذلك الكثير من الوزراء والعناصر من كبار مسؤولي السلطة. لذا، مثلما كانت لدول المنطقة مصلحتها في استقرار الأردن، كانت للفلسطينيين مصلحة أكبر، بحكم إرث مرير يُراد محوه نهائيا، ومصالح اقتصادية - اجتماعية مثلما أسلفنا.

ولم تختلف ردود الأفعال في الإقليم والعالم عن رد الفعل الفلسطيني، لأن جميع دول الإقليم تعاني من هشاشة الاستقرار أو من فقدانه. لكن ما يدعو إلى السخرية أن الجهالة عند مجموعة من موالى رئيس السلطة الفلسطينية حاولت الإيحاء بأن دحلان وراء ذلك الحدث. فقد اعتادوا على اتهام النائب الفلسطيني بأنه وراء كل إغصار، قبل أن يعرفوا وجهته. ولكي يكون لادعاء ما يكفي من المفردات، جرى الزج باسم دولة الإمارات لكي يتهم دحلان أو الزج باسم هذا الأخير لكي تتهم الأولى، بينما التحقيقات هي التي من شأنها جعلهم في موضع التندر. ويبدو أن البعض نبه إلى عنصر الغيباء في مثل هذا الإيحاء الذي لا تبرره خصوصية المخرج أن أسباب ما حدث في الأردن لا تخرج عن العوامل الأردنية البحتة، وهذا الذي يسهل الوصول إلى حل أردني يطوي هذه

الصفحة التي أعلن عن بدايات طيها بتدخل من الأمير الحسن بن طلال، عم الملك وعم الأمير.

أسباب ما حدث في الأردن لا تخرج عن العوامل الأردنية البحتة وهذا يسهل الوصول إلى حل أردني يطوي هذه الصفحة التي أعلن عن بدايات طيها بتدخل الأمير الحسن بن طلال

وبالنظر إلى ما نشر في الدراسات التاريخية عن علاقة ملك الحجاز، أو "شريف مكة" الحسين بن علي بأولاده (علي وعبدالله وفصل وزيد) وعلاقة الأبناء ببعضهم البعض، نستنتج أن أمر العروش والأدوار كان طوال الوقت مفتوحا على تعاضات معلنة أو مسكوت عنها. فليست هذه هي القضية، وليست القضية نفسها في أن يتعرض واحد بالنقد لتجربة أخيه، فالأب نفسه اشتكى من ابنه فيصل الأهم شانا في العلاقة مع الإنجليز، وقال إنه لا يطيعه، وحدت ذلك في السنوات الأخيرة من حكمه، قبل التحفظ عليه في قبرص، دونما اعتراض من الأبناء.

مؤدى القول، إن تحاشينا وقائع التاريخ، هو أن المعطيات الأردنية الراهنة لم تكن تسمح لحمزة بأن يجاهر بانتقادات حادة للأحوال العامة في ولاية أخيه الملك، دون أن يتطرق إلى اسمه سلبا أو إيجابا، وكأنه لا يعمل عليه للقيام بأي دور. فالأردن يُعاني من أزمة مشكلات خانقة، وبمصادقات الأقدار، حضر فايروس كوفيد - 19 المتفشى في البلاد، ليزيد الطين بلة. ولم يكن الأمير قد جاء بجديد عندما تحدث عن الفساد، لأن أخاه الملك نفسه أفاض في الحديث عن هذه الآفة واتخذ مجموعة من التدابير لمكافحتها. لكن ما اتخذه من تدابير لم يكن كافيا بسبب مصاعب موضوعية كاملة في بنية الدولة والمجتمع، بحكم كون مثل هذه الآفات معقدة ومتجددة.

ومن المفارقات أن ما ذهب إليه بعض المحليين، الذين زعموا أن النظام في الأردن قد استهدف بسبب مواقف الملك عبدالله الثاني حيال القضية الفلسطينية والعلاقة مع إسرائيل، لا يفيد الملك موضوعيا، وهذا ما يدركه الملك نفسه. فخيارات العاهل الأردني ثابتة على المستوى الاستراتيجي، وليس من بينها مثل هذا السياق. وربما عندما استشعر القائلون بهذا المنحنى النقص في التعليل، أضافوا إليه ما يفيد بأن ضابط "موساد" إسرائيلي كان على اتصال مع زوجة الأمير، أي معه في المحصلة. وكانما إسرائيل فقدت الأمل من توجهات الملك، وهذا غير صحيح، وأرادت تغييره والمجيء بأخ له يلائمها، وهذا أيضا غير صحيح. ففي طبائع السياسة على مستوى أي بلد، تكون للمشكلات الاقتصادية - الاجتماعية تأثيراتها في حياة المجتمع ومن ثم في رأيه العام.

ويعتقد أن إسرائيل كانت حاضرة في الحدث أو محرك له، من خلال ضابط "موساد"، وفي مخطى آخر نقض، قبل في إسرائيل إن العاهل الأردني طلب مساندة نتنياهو، حسب النص الذي نشره عوديت غرانوت في صحيفة "إسرائيل اليوم" القربة من رئيس الحكومة. وهنا تصبح في صدد إشارة أولى، تنحو إلى تأييم الأمير الأردني حمزة، وتحويله إلى حالة إسرائيلية، أمام الرأي العام الأردني، وإشارة ثانية تؤكد على الأهمية الاستراتيجية للنظام في التقديرات الإسرائيلية والأميركية، وذلك على قاعدة أن الاختلاف في الرأي على مستوى التفصيلات لا يُفسد للود قضية!

بعد أقل قليلا من ثلاثة أيام على ذلك الحدث المقلق، رُفّت إلى الأردنيين والعرب والعالم بشري نهاية سريعة، جوهرها كلمة السر السحرية التي جاءت في بيان الأمير حمزة، حين قال إنه يضع نفسه بين يدي جلالته الملك، وسيكون لأخيه دائما سندا وعونا. معني ذلك أن الشخصية المركزية في الحدث سلمت دفاترها، بصرف النظر عن وعود سمعها من عمه الأمير الحسن بن طلال. فمهما كانت هذه الوعود، لن ترقى إلى معالجة الغصة الكامنة في قلب الأمير، بسبب إعفائه من منصب ولي العهد. ذلك علما بأن طبائع الأمور في المملكة الأردنية أن يتوالى شاغلو العرش عموديا، من الأب إلى الابن إلى الحفيد، لأن عبدالله الأول بن الحسين بن علي لم يكن له عشرون ابنا، لكي يكون التوالي على العرش بينهم. فلما بوع ابنه طلال ملكا بعد اغتياله المفاجئ، جاء بعده ابنه طلال، ولما أعفى طلال، إما بسبب مشكلة في شخصه، سواء كانت المرض أو آراء الشخصية أو صلات مع ضباط من الجيش، بوع ابنه الشاب الحسين، في سن يافعة.

من خارج التداول الإنشائي لعبارات عن "الثوابت الهاشمية"

عدلي صادق
كاتب وسياسي فلسطيني

معطيات عدة جعلت الحدث الأردني، الذي وصفته الحكومة بتحفظ، في موازاة تدابير وقائية مطلقه وصارمة، أمرا سيظل ملفوفا بغلالة من الغموض الذي يوجي ولا يصارح، وإلى وقت يطول أو يقصر. ولكن التسريبات والروايات ستظل تتراكم حتى ترسم الحقيقة الكاملة لما حدث. وبحكم وجود عنصر مهم من "العائلة الهاشمية" في قلب الفعل الذي استحدث الإجراءات الوقائية، فإن المسألة ستطوى رسميا وعلنا تحت عنوان الحل "الرحيم" داخل هذه العائلة نفسها!

من بين المعطيات الكثيرة المتوفرة، سُمعت الملاحظة الساخرة، وهي أن إسرائيل كانت حاضرة في الحدث أو محرك له، من خلال ضابط "موساد"، وفي مخطى آخر نقض، قبل في إسرائيل إن العاهل الأردني طلب مساندة نتنياهو، حسب النص الذي نشره عوديت غرانوت في صحيفة "إسرائيل اليوم" القربة من رئيس الحكومة. وهنا تصبح في صدد إشارة أولى، تنحو إلى تأييم الأمير الأردني حمزة، وتحويله إلى حالة إسرائيلية، أمام الرأي العام الأردني، وإشارة ثانية تؤكد على الأهمية الاستراتيجية للنظام في التقديرات الإسرائيلية والأميركية، وذلك على قاعدة أن الاختلاف في الرأي على مستوى التفصيلات لا يُفسد للود قضية!

بعد أقل قليلا من ثلاثة أيام على ذلك الحدث المقلق، رُفّت إلى الأردنيين والعرب والعالم بشري نهاية سريعة، جوهرها كلمة السر السحرية التي جاءت في بيان الأمير حمزة، حين قال إنه يضع نفسه بين يدي جلالته الملك، وسيكون لأخيه دائما سندا وعونا. معني ذلك أن الشخصية المركزية في الحدث سلمت دفاترها، بصرف النظر عن وعود سمعها من عمه الأمير الحسن بن طلال. فمهما كانت هذه الوعود، لن ترقى إلى معالجة الغصة الكامنة في قلب الأمير، بسبب إعفائه من منصب ولي العهد. ذلك علما بأن طبائع الأمور في المملكة الأردنية أن يتوالى شاغلو العرش عموديا، من الأب إلى الابن إلى الحفيد، لأن عبدالله الأول بن الحسين بن علي لم يكن له عشرون ابنا، لكي يكون التوالي على العرش بينهم. فلما بوع ابنه طلال ملكا بعد اغتياله المفاجئ، جاء بعده ابنه طلال، ولما أعفى طلال، إما بسبب مشكلة في شخصه، سواء كانت المرض أو آراء الشخصية أو صلات مع ضباط من الجيش، بوع ابنه الشاب الحسين، في سن يافعة.

من خارج التداول الإنشائي لعبارات عن "الثوابت الهاشمية"